



2003 / 18



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

2414

السنة التاسعة

فهرس العدد

الصفحة

مسلسل

الافتتاحية:

١ كيف تكون حرب العراق آخر الحروب في المنطقة؟



تقارير وتحليلات:

٢ زيارة الرئيس السوري لإيران ... ملاحظات تحليلية

٤ أبو مازن ... ورئاسة الوزراء في السلطة الفلسطينية

٦ تركيا والولايات المتحدة ... ما مصير نشر القوات؟

٨ أسواق النفط أمام أسبوع عاصف قبل بداية الحرب

١٠ تفاصيل خطة الإدارة الأمريكية لإعادة إعمار العراق



أخبار الساعة حول العالم:

١٣ طهران

١٤ تل أبيب



١٥ متابعات اقتصادية



أهم الأحداث :

١٦ بوش يمهّل صدام حسين ٤٨ ساعة للمغادرة

١٧ الجنرال العراقي السابق الخزرجي في السعودية

١٧ باكستان تعتقل مسؤولاً آخر في «القاعدة»

١٧ مساعٍ للعتف عن الصحفي الأردني المحكوم بالإعدام في قطر



١٨ شريط الأنباء



من إصدارات المركز:

٢٠ السياسة الأمريكية تجاه العراق

* لملاحظاتكم واستفساراتكم ، يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel : (00971 - 2) 6425697 - 6427000 Fax : (00971 - 2) 6428231 - 6426525





كيف تكون حرب العراق آخر الحروب في المنطقة؟

يبدو أن منطقة الشرق الأوسط ستظل طويلا محط أنظار العالم ومناط اهتمامه، لا بسبب أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية والدينية فحسب، وإنما لكونها منطقة للحروب والنزاعات التي تآكل ثروتها وتعوق انطلاقتها الاقتصادية والتنموي وتجعلها ساحة للصراع السياسي والعسكري ومنطلقا لتشكيل قواعد وأسس النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة. فمن رحم الشرق الأوسط ولد نظام دولي جديد بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ بديلا لنظام القطبية الثنائية السابق، ومن رحم الشرق الأوسط أيضا سيولد نظام دولي آخر بعد الحرب المحتملة ضد العراق التي أنتج النقاش حولها خلافا غير مسبوق في مجلس الأمن منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، حتى أن البعض يتساءل عن مستقبل هذه المنظمة الدولية في السنوات المقبلة. لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وتشهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أكثر وأشد وأطول الصراعات العسكرية في العالم، فمن حرب ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦ و١٩٦٧ ثم حرب ١٩٧٣ والحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات وأوقعت مئات الآلاف من القتلى على الجانبين، وبعدها جاءت حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وها هي المنطقة مقدمة على حرب أخرى يمكن أن تقوم خلال أيام أو حتى ساعات وقد بدأت تباشرها في الأفق السياسي والعسكري بالفعل، دوليا وإقليميا. وبالتزامن مع ذلك تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة حربا حقيقية منذ أشهر عديدة تستخدم فيها إسرائيل كل أدوات الحرب الحديثة في تشريد الفلسطينيين وهدم بيوتهم وقتل قادتهم، وتشير مؤشرات عديدة إلى أن هذه الحرب لن تقف عند هذا الحد حيث تتجمع، تحت السطح وفوقه، أسباب وعوامل انفجارها الذي ستتطاير لتشعل المنطقة كلها، خاصة إذا ما استغل شارون الحرب ضد العراق في تنفيذ مخططاته الدموية.

وعند انتهاء كل حرب تنعقد الآمال في أن تكون هي «آخر الحروب» فإذا بعوامل عديدة تركت من دون علاج أو تم تسكينها أو تجاهلها والتعامل معها بشكل مرحلي، تبدد هذه الآمال وتعيد المنطقة سريعا إلى نقطة الصفر بشكل أسرع مما يتوقع الكثيرون. وهذا يدعو إلى التساؤل الجدي عن أسباب كل ذلك، ولماذا يظل الشرق الأوسط دائما منطقة للحروب والنزاعات التي لا تنتهي على الرغم من أهميته الكبيرة لاقتصاد وأمن العالم والتي تقتضي أن يكون الوضع عكس ذلك؟ في هذا الإطار لا يمكن الحديث عن سبب واحد أو الارتكان إلى التفسير التأمري للأحداث والتطورات في العالم، لأن الأسباب كثيرة ومعقدة ومتداخلة، فإسرائيل مصدر أكثرها، بينما يرجع بعضها إلى مغامرات غير محسوبة، وبعضها الآخر إلى عوامل إقليمية ودولية مختلفة. إن الأمر يحتاج إلى دراسة جادة للمنطقة تحاول أن تجيب عن تساؤل أساسي هو: كيف يمكن تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة للسلام القابل للاستمرار وليس الساقط أمام أول اختبار؟ وكيف يمكن أن تكون الحرب المحتملة ضد العراق إذا ما قامت هي «آخر الحروب بالفعل؟».



زيارة الرئيس السوري لإيران ... ملاحظات تحليلية

ثمة قضايا ملحة وجهرية دعت الرئيس السوري بشار الأسد إلى القيام بزيارة مفاجئة إلى طهران (أول من أمس) يأتي في مقدمتها التنسيق بشأن الحرب المحتملة ضد العراق، خاصة مع إشارة التقارير إلى أن البلدين قد أصبحا مقتنعين تماما بحتمية هذه الحرب، هذا إضافة إلى التهديدات الإسرائيلية للبنان واحتمالات ضرب «حزب الله» ومواقع القوات السورية به في حال اندلاع الحرب في العراق.

قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة مفاجئة إلى إيران أول من أمس التقى خلالها كلا من الرئيس الإيراني محمد خاتمي، والمرشد الأعلى للشورة الإيرانية علي خامنئي وعددا من المسؤولين الإيرانيين. وقد أثار الطابع الفجائي للزيارة، تساؤلات لدى الكثير من المراقبين والمحللين حول أهداف هذه الزيارة والأسباب التي دعت إليها، خاصة بالنظر إلى العلاقات القوية بين دمشق وطهران والتي تصل إلى حد «التحالف الاستراتيجي» منذ سنوات طويلة، والقضايا والملفات المتداخلة بينهما سواء بالنسبة إلى العراق ومستقبل الأوضاع به، أو لبنان والعلاقة مع إسرائيل خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا ما قامت الحرب ضد العراق. والواقع أن استقراء الأحداث يمكن أن يدفع إلى القول بأن الزيارة ترتبط بأمر وملفات أساسية أهمها:

تقرير
سياسي

*** الملف العراقي:** وهذا ما يشير إليه توقيت الزيارة الذي جاء حيث المؤشرات كلها تؤكد دنو الحرب بشكل غير مسبوق، وفي ارتباط الزيارة بالملف العراقي والحرب المحتملة يمكن الإشارة إلى نقاط أساسية عدة هي:

* كل من إيران وسوريا دولتان جارتان للعراق، وأي تطورات فيه سوف تؤثر فيهما بشكل مباشر وغير مباشر من نواحٍ عديدة، ويهملهما التنسيق معا بشأن المستقبل من التطورات، خاصة فيما يتعلق باللاجئين العراقيين الذين يتوقع اندفاعهم للدول المجاورة في حال الحرب مما قد يسبب مشاكل أمنية لهذه الدول إذا لم تتعاون معا في هذا الصدد.

* سوريا وإيران، دولتان من الدول التي تشير التقارير إلى أنهما قد يكونان هدفا للولايات المتحدة بعد العراق، خاصة أنهما متهمتان أمريكيا بدعم الإرهاب الدولي، والسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ومن هنا يهملهما كثيرا ما سيحدث في العراق بعد الحرب، ولذلك فقد أكد الرئيسان، الإيراني والسوري، أن «الديمقراطية لا يتم فرضها، والأمة العراقية هي التي تقرر



مصيرها بمشاركة الطوائف والإثنيات والمجموعات التي يتكون منها الشعب العراقي كافة»، ويكتسب هذا التأكيد أهميته من المعلومات حول تعيين حاكم عسكري أمريكي للعراق.

* بالنظر إلى علاقة التحالف القائمة بين واشنطن وأنقرة، فإن سوريا، يهملها خلال هذه المرحلة التنسيق مع إيران في الموقف من الحرب وما بعدها في العراق، وتشير بعض المصادر إلى أن دمشق قد نظرت باهتمام إلى بعض التقارير التي تحدثت عن اتفاق سري بين طهران والولايات المتحدة تسمح فيه إيران للطائرات الأمريكية بعبور أجوائها وتقديم مساعدات إنسانية للطيارين الأمريكيين والبريطانيين في حال سقوط طائراتهم داخل الأراضي الإيرانية.

* ومن الأمور المهمة التي تسعى دمشق إلى التنسيق فيها مع طهران دور المعارضة العراقية الشيعية الموالية لإيران في العراق أثناء هذه الحرب وبعدها، خاصة مع المعلومات عن دخول قوات «فيلق بدر» التابع لهذه المعارضة إلى شمال العراق. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إقدام تركيا على التدخل العسكري في المنطقة مما سيلقى بتداعياته السلبية والخطيرة على سوريا التي تشدد على أهمية الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه.

وبشكل عام فإن الموقف الإيراني من العراق الذي تضاربت التقارير والمعلومات عنه خلال الفترة الأخيرة، وعمدت طهران إلى تزكية مساحات الغموض والضبابية بشأنه، هو أحد أهم أسباب زيارة الرئيس السوري المفاجئة لطهران.

* **القضية الأخرى المهمة** التي ترتبط بزيارة بشار الأسد إلى طهران هي قضية الدور الإسرائيلي في المنطقة، خاصة تجاه لبنان وسوريا في حال الحرب ضد العراق، وذلك بالنظر إلى التقارير التي تحدثت مؤخرا عن وجود خطط عسكرية إسرائيلية للتخلص من الصواريخ التي في حوزة «حزب الله» اللبناني عندما تنطلق الحرب في العراق، كما أنها ربما تضرب مواقع القوات السورية في لبنان. ولكي تقدم إسرائيل على ذلك فإنها ستسعى إلى استفزاز «حزب الله» لجره إلى صراع معها، وهذا ما بدأ بالفعل من خلال الاختراق شبه اليومي لأجواء بيروت من قبل الطائرات الإسرائيلية. وتسعى سوريا بالطبع إلى تفويت الفرصة على إسرائيل من خلال ضبط «حزب الله» والحيلولة دون الاستجابة لاستفزازات إسرائيل، ولا شك في أن إيران دورا كبيرا في هذا الضبط بالنظر إلى طبيعة علاقاتها مع الحزب. يرتبط بما سبق تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مؤخرا التي قال فيها إن الوجود السوري في لبنان هو احتلال يجب أن ينتهي، وهذه تصريحات لها معناها الخطير بالنسبة إلى سوريا خلال المرحلة المقبلة التي ليس من المستبعد فيها إقدام إسرائيل على ضرب القوات السورية في لبنان بالفعل.



أبو مازن ... ورئاسة الوزراء في السلطة الفلسطينية

يبدو الطرح الذي ذكره يوم الجمعة الماضي الرئيس الأمريكي جورج بوش فيما يتعلق بـ«خارطة الطريق» والإسراع في الإصلاحات القانونية المتعلقة بمنصب رئيس الوزراء الفلسطيني، رسالة منه مفادها بأنه في «عز الأزمة» فيما يتعلق بالعراق، لا ينسى الملفات الأخرى الساخنة، بل يلتفت إلى الأمور من جوانبها المتعددة، ويقدم عبر هذه الرسالة دعماً غير مباشر لرئيس الوزراء البريطاني توني بليير، الذي يواجه معارضة داخلية قوية داخل حكومته وحزبه ومجلس العموم البريطاني، تشككا من هؤلاء جميعاً بمشروعية الحرب على العراق من ناحية، والانشغال بها من ناحية أخرى على حساب ملفي مكافحة الإرهاب والقضية الفلسطينية.

ينطوي الترحيب الأمريكي والبريطاني باستجابة الرئيس الفلسطيني للضغوط واستحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية، وتعيين محمود عباس في هذا المنصب على العديد من الدلالات والإيحاءات الجوهرية فيما يتعلق بالظرف الذي تعيشه القضية الفلسطينية وبآفاق المستقبل السياسي لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات.

تقرير
سياسي

إن الاستجابة الفلسطينية السريعة لمطالب الإصلاح الخارجية، تعبّر عن وعي بصعوبة الموقف، الذي يتطلب إبعاد الكرة عن الملعب الفلسطيني. ولكن الطريقة التي تتم فيها الأمور، تطرح السؤال مجدداً: هل تعيين أبو مازن هو تدشين مرحلة جديدة عنوانها «ما بعد ياسر عرفات»؟ الحقيقة أن الحفاوة التي يلقاها محمود عباس، بُعيد تكليفه برئاسة الوزراء، تدفع بالسؤال السابق إلى الواجهة، وهو أساساً يحظى بعلاقات سياسية منفتحة مع الجانب الإسرائيلي ومع رئيس الوزراء آرييل شارون، وهو مقبول أمريكياً وبريطانياً، وهو المهندس لاتفاقية أوسلو، ومعروف بمواقفه المجاهرة والمناوئة «لعسكرة الانتفاضة»، إلا أن هذا كله، وإن كان يبدو -للهولة الأولى- من مصلحة أبو مازن على حساب ياسر عرفات، فإنه عند التمعن يبدو عبئاً ثقيلاً على كاهل أبو مازن نفسه، الذي يحتاج لأن يبعد عنه عقد التشكك والالتهام الناجمة عن تلك الحفاوة، إذ من المهم أن يكون مقبولاً شعبياً، ليكون قادراً على القيام بمهام الخلافة المزعومة! ولذا يحتاج أبو مازن إلى براهين لإثبات وطنيته والتخلص من عقدة أنه جاء إلى منصبه بناء على طلب وضغط خارجيين.

من ناحية ثانية، فإن تثبيت قوة أبو مازن وظهوره بمظهر اللاعب الأساسي على الساحة الفلسطينية



يستدعي إنجازا على الأرض، كخروج إسرائيل مثلا من مناطق «أ» التي كانت تخضع للسلطة الفلسطينية، ومن المشكوك فيه أن تقبل إسرائيل بذلك، على المستوى القريب، على أقل تقدير، حتى لشخص مقبول لديها مثل محمود عباس، وهذا يعني مزيدا من الاهتزاز لشرعيته ونفوذه المفترض.

وإذا كان أبو مازن من المعارضين لـ «عسكرة الانتفاضة»، فإن المعارضين له في حركة «فتح» وأركان السلطة الفلسطينية، إذا ما أحسوا بامتعض ياسر عرفات من تراجع دوره وغيبابه عن الأضواء، قد لا يتشددون مع عمليات المقاومة الفلسطينية، التي تشكل العمود الفقري في معارضة أي سعي لوقف الانتفاضة الفلسطينية تحت مسمى رفض «العسكرة»، وتلك العمليات ستعني إضعافا جديدا لمحمود عباس أمام الإسرائيليين والأمريكيين، وهو يدرك أن منعها أقرب إلى الاستحالة خاصة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة، والإجراءات التعسفية والقهرية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته.

إن موافقة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات -على مضض- على مطلب تعيين رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية، وتكليف أبو مازن بذلك، لم يأت -في أغلب الظن- دون دراسة من عرفات، الذي أراد بعمله هذا وباستجابته السريعة للمطلب، إبعاد الضغوط الخارجية عنه وعن سلطته، وتحجيما لأي قبول دولي للمطالب الإسرائيلية المتكررة والداعية للتخلص منه عقب التخلص من الرئيس العراقي صدام حسين. وياسر عرفات بتصرفه هذا يبعث رسالة إلى إسرائيل والعالم لخصها الكاتب الإسرائيلي في صحيفة «معاريف» نداف هغتسني بالقول «ها قد قام الفلسطينيون بعمل ما يجب عمله، وقد جاء الآن دوركم لإعطاء حقوقه وتنفيذ مطالبه».

في ظل الممارسات الإسرائيلية اليومية بحق الشعب الفلسطيني، فإن أي دور يمكن أن يلعبه أبو مازن سيبقى ضئيلا ومن دون أي دلالة حقيقية على الأرض، ولن تشفع له علاقته مع المسؤولين الإسرائيليين وقبوله الدولي، لأن تلك العلاقة وذاك القبول ليسا بالشيء الجديد، بل إن أبو مازن يحظى بهما منذ عقود، ومن دون أن يشكل ذلك فرصة لانتزاع الحقوق الفلسطينية، وإنجازا سياسيا معتبرا على أرض الواقع. ولهذا فإن أي صلاحيات لأبو مازن ستقاس بما يحققه على الأرض، وهو ما سيدفع للمقارنة بما حققه ياسر عرفات.

ومن أجل ما سلف ذكره فإن القول بأن تكليف أبو مازن رئاسة الوزراء في السلطة الفلسطينية هو أشبه بإنهاء للدور السياسي للرئيس عرفات، هو قول يفتقر إلى الدقة، وتعوزه البراهين والدلائل، خاصة أن الشروع بعملية سياسية جديدة في الشرق الأوسط في إطار «خارطة الطريق» يتم، كما يلاحظ المحلل السياسي والاقتصادي الإسرائيلي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سيفر فلوتسكر، ليس بعد حرب العراق، بل خلالها أيضا.



تركيا والولايات المتحدة ... ما مصير نشر القوات؟

بعد إعلان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن البرلمان لن يناقش مسألة نشر ٦٢ ألف جندي أمريكي في تركيا استعداداً للحرب ضد العراق، إلا بعد أن ينتهي من إقرار برنامج الحكومة الجديدة الذي يتوقع أن يتم نهاية هذا الأسبوع، وأخذاً في الاعتبار عامل الوقت بالنسبة إلى الولايات المتحدة في هذه المسألة، يبدو التساؤل عن مستقبل اتفاق نشر القوات ملحا وأساسيا في هذه الظروف، فضلا عن تأثير ذلك في الخطط العسكرية الأمريكية في الحرب.

بعد فترة طويلة من الأخذ والرد بين تركيا والولايات المتحدة، والذي وصل في مرحلته الأخيرة إلى مساومة ذات طابع سياسي واقتصادي، حول طلب واشنطن نشر نحو ٦٢ ألف جندي أمريكي على الأراضي التركية في إطار الاستعداد لشحن حرب ضد العراق، بدأت الأمور تتجه إلى سياسة الضغط واستخدام الأوراق السياسية والاقتصادية المتاحة في إطارها، خاصة من قبل الولايات المتحدة لدفع تركيا إلى الموافقة على نشر القوات، خاصة أن البرلمان التركي قد رفض منذ فترة قصيرة مذكرة من الحكومة بهذا الصدد، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد عرضت مليارات عدة من الدولارات على أنقرة لإتمام هذه الصفقة. ويشير لجوء الولايات المتحدة إلى سياسة الضغط والتحذير في مواجهة تركيا مؤخرا إلى الأهمية الكبيرة التي تعطيها لها في الحرب المحتملة ضد العراق، ولهذا فإنها مارست عليها ضغوطا شديدة من المتوقع أن تتزايد خلال الفترة القصيرة المقبلة لدفعها إلى عرض مذكرة أخرى على البرلمان بشأن نشر القوات الأمريكية. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أهم مظاهر الضغط الأمريكي في الآتي:

* لوّحت الولايات المتحدة بالورقة الاقتصادية من خلال تأكيد عدد من المسؤولين الأمريكيين أن واشنطن قد سحبت عرضها بتقديم ١٥ مليار دولار لأنقرة كصفقة مساعدات اقتصادية لمساعدة الاقتصاد التركي على مواجهة آثار الحرب المحتملة ضد العراق، بالنظر إلى أن تركيا هي إحدى دول الجوار للعراق، وقد تضررت اقتصاديا في حرب الخليج عام ١٩٩١.

* حذر الرئيس الأمريكي جورج بوش، رئيس الوزراء التركي الجديد رجب طيب أردوغان من دخول القوات التركية في شمال العراق في حال الحرب قائلا في رسالة له «إذا ما دخلت (قوات تركية) شمال العراق بشكل منفرد فإن صداماً يمكن أن يحدث مع الجنود الأمريكيين الذين سيوجدون هناك»



وأكد نائب الرئيس ديك تشيني المعنى نفسه في رسالة إلى أردوغان أيضا. والواقع أن لجوء بوش إلى استخدام ورقة الأكراد في ممارسة الضغط على تركيا ينبع من الإدراك الأمريكي لأهمية هذه الورقة لديها على المستويات كلها باعتبارها من الخطوط الحمراء الأساسية في السياسة التركية تجاه العراق وفي المنطقة بشكل عام، حيث تنظر تركيا إلى أي كيان كردي مستقبلي في الشمال العراقي بعد الحرب وإطاحة صدام حسين على أنه تهديد لأمنها القومي بالنظر إلى أنه سوف يبعث طموحات الأكراد بها في أن يكون لهم كيان مماثل خاصة مع التداخل الجغرافي والسكاني بين البلدين، ولهذا فإنها نظرت بقلق إلى التعاون والتنسيق الذي تم الاتفاق عليه بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في شمال العراق مؤخرا في حال قيام الحرب، خاصة في مواجهة أي تدخل عسكري تركي في مناطقهم، كما سعت إلى الحصول على ضمانات قوية من الولايات المتحدة بعدم وجود كيان مستقل للأكراد في شمال العراق.

والسؤال هنا هو: لماذا أقدمت واشنطن على سياسة الضغط بهذه الطريقة على أنقرة؟ السبب المباشر هنا هو أنها تريد نشرنا سريعا لقواتها في الأراضي التركية، وقد بعث بوش برسالة إلى أردوغان مؤخرا طالبه فيها بالفتح الفوري للأجواء التركية أمام الطائرات الأمريكية، إلا أن أردوغان أكد أن تقديم المذكرة الخاصة بنشر القوات مرة أخرى للبرلمان لن يتم إلا بعد أن يقر هذا الأخير برنامج حكومته الجديدة، وبما أن البرلمان قرر مناقشة هذا البرنامج اليوم، ومن المتوقع أن تستغرق هذه المناقشة يومين، فإن الأمل الأمريكي في نشر سريع للقوات في الأراضي التركية قد تراجع بشكل كبير.

ومن شأن تعثر الاتفاق مع تركيا في هذا الصدد أن يسبب للولايات المتحدة بعض المشاكل العسكرية في حربها ضد العراق. فعلى الرغم من أن لواشنطن قاعدة عسكرية كبيرة في تركيا هي قاعدة «إنجوليك» والتي تُعد أساسية في الحرب، فإن هدف الحرب ضد العراق هذه المرة يختلف عن هدفها عام ١٩٩١، حيث تسعى واشنطن إلى إسقاط النظام الحاكم وهذا يحتاج إلى جانب القوات الجوية، المزيد من الاعتماد على القوات البرية، خاصة تلك التي ستأتي من الجبهة الشمالية من ناحية تركيا. كما أن سقوط النظام سيحدث حالة من الفوضى والارتباك داخل العراق يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة، ودور القوات البرية في السيطرة على هذه الحالة مهم للغاية. ويشير المحللون العسكريون في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة كانت شبه متأكدة من التوصل إلى اتفاق لنشر القوات مع تركيا، وبالتالي فإن تعثر هذا الاتفاق يمكن أن يؤثر في خططها العسكرية في هذا الصدد، ويبدو أنها قد بدأت بالفعل الاستعداد لذلك. إلا أنه من ناحية أخرى تبدو الفرصة متاحة للتوصل إلى هذا الاتفاق بشكل أو بآخر، خاصة بالنظر إلى علاقات التحالف بين أنقرة وواشنطن، ودور الأخيرة في دفع الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا عضوا فيه، إضافة إلى المبلغ المالي الذي تعرض واشنطن لتقديمه، وهو مبلغ كبير يعد الاقتصاد التركي في أشد الحاجة إليه.



أسواق النفط أمام أسبوع عاصف قبل بداية الحرب

تعزز خلال الأيام الماضية تأثير عوامل أساسية في أسواق النفط تساعد على انخفاض الأسعار عن مستوياتها الحالية. وتمثل أبرز هذه العوامل في مؤشرات الارتفاع المتواصل في إنتاج «أوبك» وعودة النشاط إلى قطاع النفط الفنزويلي وتراجع الطلب الموسمي مع انقضاء فصل الشتاء. غير أن تصاعد حدة المخاوف بشأن قرب وقوع الحرب في العراق، يندر بأسبوع عاصف في أسواق النفط قد تشهد فيه الأسعار ارتفاعا قويا جديدا.

لم تشهد سوق النفط العالمية منذ وقت بعيد مثل ما تشهده الآن من تضارب العوامل المؤثرة بشكل مباشر في حركتها واتجاهاتها. ففي حين ظهر تأثير عوامل أساسية متعددة تدفع باتجاه هبوط الأسعار عادت المخاوف من قرب وقوع الحرب لتهيمن على الأسواق بعد أن منحت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا الجهود الدبلوماسية لإصدار قرار جديد يسمح بشن الحرب على العراق مهلة يوم واحد فقط. فقد أوحى البيانات الصادرة من القمة باقتراب الحرب وإمكانية اندلاعها في أي وقت اعتبارا من اليوم. وكان ذلك كافيا لإشاعة القلق في أسواق النفط لتعاود الأسعار ارتفاعها بقوة حيث سجلت التعاملات الإلكترونية التي سبقت فتح أسواق النفط صعودا كبيرا في سعر الخام الأمريكي الخفيف بلغ ١,٥ دولار للبرميل، أو بنسبة ٤,٤٪، ليصل إلى ٣٦,٩٥ دولار.

تقرير
اقتصادي

بيد أن ارتفاع أسعار النفط والتوقعات بزيادة حدته خلال هذا الأسبوع مع تزايد قناعة الأسواق بقرب اندلاع الحرب قد غطى في واقع الأمر على عوامل كان يمكن لها أن تشيع الفتور في سوق النفط لولا هيمنة الهواجس من إمكانية توقف الصادرات العراقية من جراء الحرب واحتمالات اضطراب الإنتاج في عموم منطقة الشرق الأوسط. ومن بين أهم هذه العوامل حقيقة الزيادة المستمرة في إنتاج منظمة «أوبك» من الخام. فطبقا لآخر التقديرات ارتفع إنتاج الدول العشر الأعضاء في المنظمة (باستثناء العراق) خلال شهر فبراير الماضي بنسبة ١٠٪ ليصل إلى ٤٥,٢٥ مليون برميل يوميا، أي بزيادة مقدارها نحو مليون برميل يوميا عن السقف الإنتاجي المقرر، الأمر الذي يشير إلى أن الدول الرئيسية المنتجة قد نجحت ليس فقط في التعويض عن انخفاض الإنتاج الفنزويلي الذي ترتب على آثار الإضراب العام في البلاد بل وتجاوزت السقف الإجمالي. وبإضافة الإنتاج العراقي يكون إجمالي إنتاج «أوبك» قد ارتفع في الشهر الماضي بنسبة ٦,٨٪ أو بنحو ٢٧,٨٨ مليون برميل يوميا إلى



٨, ٨٢٧ مليون برميل يوميا، حسب تقديرات نشرة «ميس». وجاءت زيادة الإنتاج على الرغم من انخفاض إنتاج العراق بنحو ١٢٠ ألف برميل يوميا وإنتاج إندونيسيا بنحو ٦٠ ألف برميل يوميا.

العامل الثاني الذي يمكن له أن يلعب دورا في إشاعة الهدوء في أسواق النفط تمثل في الارتفاع الكبير لإنتاج فنزويلا وتعافي القطاع النفطي من آثار الإضراب العام الذي استمر لأكثر من شهرين وقاد إلى شل عموم الصناعة النفطية في البلاد. فحسبما نقل في بداية هذا الأسبوع عن علي رودريجيز، رئيس شركة «بيترولويس» الحكومية، تجاوز إنتاج البلاد من الخام خلال الأيام الماضية مستوى ٣ ملايين برميل يوميا للمرة الأولى منذ بداية الإضراب العام في شهر ديسمبر الماضي. كما قال وزير الطاقة الفنزويلي، رفائيل راميريز، إن بلاده ستنتج فوق حصتها المقررة من قبل «أوبك» عند ٨, ٢ مليون برميل يوميا من أجل التعويض عن خسارة الإيرادات خلال شهري الإضراب، مشيرا إلى أن هناك اتفاقا مع «أوبك» بهذا الشأن. وبلوغ الإنتاج هذا المستوى يعد نقلة كبيرة في قطاع النفط الفنزويلي في أعقاب الشلل الذي أصابه في بداية العام الحالي من جراء الإضراب وقاد الإنتاج إلى الانخفاض إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا فقط خلال فترة من فترات الإضراب. وكان هبوط الصادرات الفنزويلية التي يذهب جزءها الأكبر إلى الأسواق الأمريكية قد أسهم في الانخفاض الحاد الذي سجلته المخزونات التجارية من الخام في الولايات المتحدة والتي بلغت في الوقت الحاضر أدنى مستوى لها منذ نحو ٢٧ عاما. ومن شأن عودة الصادرات الفنزويلية، إلى مستوياتها الطبيعية أن تخفف الضغوط التي شهدتها سوق النفط الأمريكية والتي أسهمت في الصعود الحالي في الأسعار.

ثمة عامل آخر يمكن أن يخفف من حدة صعود الأسعار يتمثل في حلول فصل الربيع في نصف الكرة الشمالي الذي يتزامن معه هبوط الطلب على الوقود وبالتالي على النفط الخام من قبل المصافي. ويشير بعض الخبراء إلى أن توقعات هبوط الطلب العالمي في هذا الوقت من العام قد لعبت دورا كبيرا في القرار الذي اتخذته «أوبك» في اجتماعها الأخير في الأسبوع الماضي بعد رفع السقف الإنتاجي خوفا من أن يقود ذلك إلى انهيار الأسعار في وقت لاحق.

غير أن تأثير هذه العوامل سيبقى محدودا طالما تعززت احتمالات وقوع الحرب في العراق في وقت قريب. ومع أن أسواق النفط تجمع على أن الحرب ستكون على الأرجح خاطفة وسريعة لدرجة يمكن أن يتواكب اندلاعها، حسب بعض التوقعات، مع تراجع حاد في الأسعار، على غرار ما حدث في بداية حرب الخليج في عام ١٩٩١، إلا أن الأيام التي ستسبق وقوع الحرب ستشهد ارتفاعا جديدا في الأسعار. ولا تستبعد بعض التوقعات بلوغ الأسعار مستويات تصل إلى ٥٠ دولارا للبرميل إذا طالت مدة التوقف في صادرات النفط العراقي وأخفقت الدول المنتجة في تعويض هذه الصادرات.



تفاصيل خطة الإدارة الأمريكية لإعادة إعمار العراق

بعد أن أصبحت الحرب الأمريكية في العراق أمرا تنحصر التخمينات بشأنه ضمن تحديد الموعد المقرر، يتحول اهتمام المراقبين نحو ما يعرف باسم «عراق ما بعد صدام حسين». إذ تتناول مختلف التقارير طبيعة النظام السياسي الذي سيحل في العراق محل النظام الحالي ودور الولايات المتحدة في إدارته ودعمه. ولعل من بين أهم معالم عراق ما بعد صدام يتمثل في طبيعة عملية إعادة الإعمار التي تعتمز الإدارة الأمريكية البدء بها فور تأمين حلول حكومة جديدة في العراق. وضمن هذا السياق تتبلور معالم خطة أمريكية لإعادة إعمار الاقتصاد العراقي يصفها بعض المراقبين بأنها طموحة.

تقرير عالمي
تعتمز الإدارة الأمريكية، حسب ما يتسرب في الوقت الحاضر عن بعض الأوساط الرسمية في الولايات المتحدة، تبني خطة شاملة لإعادة إعمار العراق تمس حياة عموم المجتمع العراقي خلال عام واحد من نهاية الحرب المتوقعة لكنها تترك الجزء الأكبر من الأعمال لاختصاص ونشاط الشركات الأمريكية. وحسب تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أمس فإن خطة الرئيس، جورج بوش، التي تضمنتها وثائق سرية مؤلفة من أكثر من ١٠٠ صفحة، تنطوي على التقليل من دور وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي نهضت في إدارة عمليات إعادة البناء في بلدان مثل أفغانستان وكوسوفو. إذ إن قيمة أعمال إعادة الإعمار في العراق التي تتجاوز ١,٥ مليار دولار والتي تم عرضها على الشركات الأمريكية الخاصة لا تترك أكثر من ٥٠ مليون دولار لمنظمات إنسانية دولية مثل «إنقاذ الأطفال».

ويشير تقرير الصحيفة إلى أن واشنطن تواجه ضغوطا دولية متصاعدة لتوسيع نطاق جهود إعادة الإعمار رغم أنها لا تزال تتنازع مع حلفائها التقليديين بشأن جدوى شن الحرب في العراق. فقد أشارت الإدارة الأمريكية مؤخرا إلى أنها قد تسعى ضمن جريان عملية إعادة الإعمار إلى منح الأمم المتحدة وبلدان أخرى دورا أكبر في تلك العملية. غير أن مسؤولين في الأمم المتحدة ذكروا أنه ليس لديهم أي إشارة واضحة بشأن كيفية مضي الإدارة الأمريكية في إشراك المنظمة الدولية، وخصوصا إذا تم منح العديد من مهمات إعادة البناء إلى شركات أمريكية مسؤولة بشكل مباشر أمام واشنطن.

وتنطوي الخطة على وضع الولايات المتحدة في مقدمة عملية إعادة بناء المجتمع العراقي. فخلال أسابيع معدودة من نهاية الحرب، تخطط الإدارة للبدء بكل شيء من إصلاح الطرق والمدارس



والمستشفيات في العراق إلى تحديث القواعد المالية ونظام الرواتب الحكومية. وستحتل مؤسسات رسمية مثل وزارة الخزانة الأمريكية مكانا بارزا في إعادة تشكيل البنك المركزي العراقي في حين سيقوم بعض المسؤولين الحكوميين الأمريكيين مقام «وزراء الظل» للإشراف على الجهاز الحكومي في بغداد.

ومن المتوقع أن يطلب البيت الأبيض من الكونجرس الأمريكي المصادقة على منح نحو ١٠٠ مليار دولار لتمويل الحرب في العراق والعمليات التي يتعين القيام بها في مرحلة ما بعد الحرب. ويتضمن هذا المبلغ نحو ١,٨ مليار دولار لتغطية تكاليف إعادة الإعمار خلال العام الحالي ونحو ٨٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف تقديم المعونات الإنسانية. غير أن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة يقدر تكاليف إعادة إعمار العراق بنحو يصل إلى ١٠ مليارات دولار سنويا وعلى مدى ثلاث سنوات. وعلى ما يبدو فإن مسؤولين أوروبيين، وحتى بعض قادة المعارضة العراقية، قد أبدوا اندهاشا ملحوظا بشأن الخطة الأمريكية. فقد أشاروا إلى أن الإبقاء على منظمات الأمم المتحدة والشركات غير الأمريكية خارج عملية إعادة الإعمار سيؤدي إلى تأخير هذه العملية، ويثير قدرا أكبر من الاستياء بين العراقيين نحو واشنطن. كما تتهم بعض المنظمات الإنسانية في الولايات المتحدة إدارة الرئيس بوش بأنها تقلل من شأن صعوبة الأعمال خلال فترة ما بعد الحرب أملا في تسجيل بعض النقاط على صعيد العلاقات العامة. إذ تقول ماري ماكليمنت، رئيسة منظمة «انتراكشن» التي تمثل أكبر تحالف للمنظمات غير الحكومية الأمريكية العاملة في الخارج، «لا نعتقد بأنه ستتم تلبية حاجات العراقيين إلى المعونات الإنسانية وإلى إعادة الإعمار بشكل كافٍ اعتمادا على السيناريوهات المتفائلة التي تتصورها الحكومة الأمريكية». من جهته وجه كريس باتن، رئيس العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، انتقادات إلى خطة الإدارة الأمريكية بشأن إعادة الإعمار مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي لن يسهم في هذه الجهود إلا إذا كانت بقيادة الأمم المتحدة.

ويرد المسؤولون الأمريكيون على الانتقادات بالإشارة إلى أن عمليات إعادة البناء في أفغانستان، بما فيها أعمال بناء الطرق السريع بين كابول وقندهار الذي يسير ببطء رغم كونه يمثل أحد المشاريع الحيوية في البلاد، قد برهن على أن الطريقة متعددة الأطراف تؤدي إلى إبطاء تقديم المساعدات. لذلك وحسبما يقول أحد المسؤولين الأمريكيين فإن «البداية على الأقل تتطلب قيامنا بالأعمال الكبرى بأنفسنا». كما يقول مسؤولون أمريكيون إنهم يتطلعون إلى كسب الولايات المتحدة الثقة من خلال إعادة الإعمار. وحسبما جاء في وثيقة بشأن عقود قيمتها ٩٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار العراق فإن «هدف الإدارة الأمريكية يتمثل في تقديم دليل ملموس إلى العراقيين يثبت بأن الولايات المتحدة ستدعم الجهود الرامية إلى إحلال الأمن السياسي والازدهار الاقتصادي في البلاد».

وتشير الوثائق الخاصة بإعادة إعمار العراق إلى أن الجزء الأكبر من العمليات الثقيلة ستكون من



نصيب الشركات الأمريكية من خلال شبكة متنامية من العقود مع وزارة الدفاع ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تختار الوكالة خلال الأسبوع الحالي جهة المقاوله الرئيسية الخاصة بأعمال قيمتها ٩٠٠ مليون دولار تنصب على إصلاح البنية التحتية في العراق، بما فيها الطرق السريعة والجسور والمطارات والمباني الحكومية. كما تعتزم الوكالة التعاقد بشأن خمسة أعمال كبرى أخرى تتراوح قيمتها الإجمالية بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار تنصب على إدارة الموانئ والمطارات الدولية العراقية وإصلاح المدارس ونظام الرعاية الصحية وإدارة مشاريع كبرى مثل نقل المياه. كما يتلقى لواء الهندسة التابع للجيش الأمريكي عروضاً لأعمال تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار لإقامة مشاريع مثل الطرق والمعسكرات. وهناك أعمال إضافية لإعادة تأهيل القطاع النفطي العراقي يتوقع أن تتم بإدارة الأمم المتحدة التي تشرف في الوقت الحاضر على الصادرات العراقية من الخام.

وتتنافس أربع مجموعات من الشركات الأمريكية على العقد البالغة قيمته ٩٠٠ مليون دولار والذي تم طرحه سرا لتلقي العروض في الشهر الماضي. وقامت هذه الشركات جميعها بأعمال حكومية منذ سنوات عدة ولديها ارتباطات سياسية مع واشنطن. ويشار إلى أن نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني كان قد احتل منصب رئيس شركة «هولبيرتن» التي شارك فرعها «كيلوج براون أند روت» في إحدى مجموعات الشركات المقدمة للعروض.

ومن بين الشركات الكبرى التي قدمت عروضها بشأن هذا العقد شركة «بارسون كورب» التابعة لمجموعة «بيكتل» حيث انضمت إلى كونسورتيوم يجمع شركات «كيلوج براون أند روت» و«لويس بيرجر» و«فلور كوب». والمعروف أن هذه الشركات قدمت تبرعات سياسية بلغت قيمتها الإجمالية ٢,٨ مليون دولار خلال الفترة بين عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، ذهب أكثر من ثلثها إلى الحزب الجمهوري. وتشير تقارير إلى أن هذه الشركات نفسها قدمت عروضاً للعقود التي أعلن عنها لواء الهندسة التابع للجيش الأمريكي. غير أنه لم تتضح بعد هوية الشركات التي قدمت عروضاً بشأن عقود الوكالة الدولية للتنمية.

وخطط إعادة إعمار العراق، التي تقع تحت إشراف مكتب إعادة الإعمار والمعونات التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، تتسم بسعة نطاقها والسرعة التي تنطوي عليها. فعلى سبيل المثال تشترط خطة الإدارة الأمريكية في إعادة تأهيل نظام التعليم في العراق من الشركة المقاوله إرسال فرق للحصول على قوائم برواتب المعلمين وتقييم لهذه الرواتب في كل منطقة تقع تحت سيطرة الجيش الأمريكي حتى قبل نهاية الحرب، حسبما جاء في الوثيقة المؤلفة من ١٠ صفحات الخاصة بشروط العقد والصادرة عن الوكالة الدولية للتنمية.





زيادة حجم التبادل التجاري مع إيطاليا... تشكيك في زيارة مسؤول إيراني لتركيا تأكيد رسمي على عمق العلاقات مع روسيا

اعتبر وزير خارجية إيران كمال خرازي أن التعاون بين طهران وموسكو في مختلف المجالات هو تعاون ناجح وشامل. مشيراً إلى المواقف المشتركة لإيران وروسيا في أفغانستان قائلاً: إننا ناقشنا في طهران مشاريع البلدين لإعادة أعمار أفغانستان واستمرار السلام والاستقرار فيها. ورداً على سؤال حول تعاون إيران مع كل من أذربيجان وتركمانستان في الاستثمار المشترك لموارد بحر قزوين قال خرازي: إننا نؤيد هذا التعاون، لكن قبل ذلك يجب تحديد حصة كل من هذه الدول في شواطئ البحر، مشدداً على ضرورة تحديد النظام القانوني لهذا البحر على أساس اتفاقيتي عام ١٩٢١ و ١٩٤٠ اللتين وقّعتهما بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق. وفي معرض إشارته إلى الموقف المشترك لإيران وروسيا في معارضة اللجوء إلى القوة لتسوية المسائل الدولية قال وزير خارجية إيران إنه في حال شنت الولايات المتحدة حرباً على العراق فإن إيران وروسيا ستتعاونان في مختلف القضايا. ورأى أن هذا التعاون يشمل إمكانية نقل الرعايا الروس المتبقين في العراق إلى روسيا عن طريق إيران، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية للشعب واللاجئين العراقيين والتشاور في إطار الأمم المتحدة.

على جانب آخر شهد حجم التبادل التجاري بين إيران وإيطاليا خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الميلادي الماضي نمواً بلغ ٤٠ مليون يورو، قياساً مع الفترة المماثلة من العام الذي سبقه بحيث بلغ أكثر من ٣ مليارات و ٢٨٠ مليون يورو. وقامت إيران، حسب آخر تقرير صادر عن مركز الإحصاء الإيراني والإيطالي، بتصدير مليار و ٧٣٧ مليون يورو من السلع إلى إيطاليا الأمر الذي يشير إلى التوازن التجاري الإيجابي لمصلحة إيران بمبلغ ١٨٥ مليون يورو.

إلى ذلك شككت نشرة «يك خبر» المحافظة بالزيارة التي قام بها نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني بهزاد نبوي إلى أنقرة وتسليم رسالة خطية من الرئيس خاتمي إلى نظيره التركي. وتساءلت الصحيفة عن سبب مثل هذه الزيارة، وتسليم رسالة بوساطة نائب لرئيس مجلس الشورى، في حين أن مثل هذه المهام هي من مسؤولية وزير الخارجية، أو مندوبي الحكومة، وليس مجلس الشورى. لكن نشرة «أمروز» الإصلاحية نفت بدورها ما جاء في نشرة «يك خبر» وقالت في تقرير لها إن هدف الزيارة هو دعم حكومة خاتمي للقرار الذي اتخذته البرلمان التركي بعدم السماح للقوات الأمريكية بالاستفادة من الأراضي التركية لضرب العراق.





رؤية إسرائيلية لإعلان بوش حول السلام

في قراءة إسرائيلية لتصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش حول عملية السلام، أشار ألوف بن، المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس» إلى أن الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط تميزت دوماً ومنذ البداية بـ «الغموض البناء»، الذي يرمي إلى إرضاء كل الأطراف، والجسر بين المصالح المتضاربة والسماح للولايات المتحدة بحرية عمل قصوى. مؤكداً أن تصريح الرئيس جورج بوش عن «التزامه الشخصي» بتطبيق خريطة الطريق للتسوية الإسرائيلية-الفلسطينية، منسجم مع الخط التقليدي للإدارة. وكل واحد يمكنه أن يقرأه ويفسره كما يشاء.

ويرى ألوف بن أن تصريح بوش هو نقطة انعطاف في تدخل الإدارة الحالية في حل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. فبعد أشهر من التسويق والعرقلة والتأجيل، عرض الرئيس مسارا واضحا لاستكمال «خريطة الطريق» ودعا الطرفين إلى استئناف المفاوضات بينهما، وفصل الخطوات على طريق الدولة الفلسطينية. وتوقيت الخطاب عشية الحرب في العراق، يجسد الصلة بين الأزميتين في الشرق الأوسط ويبشر بالهدف التالي للولايات المتحدة في المنطقة، بعد الإطاحة بصدام حسين. وحسب هذا النهج، فقد تمتع رئيس الوزراء، آرييل شارون، بمهلة سياسية ولم يكن مطالبا بأي تنازل. وقد أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» أمس بهتاف الفرح الذي صدر عن وزارة الخارجية في أعقاب تصريح بوش، والذي عبّر عن الانتصار للخط الفاعل لوزير الخارجية كولن باول على خصومه في البيت الأبيض وفي «البنتاجون» ممن يعارضون كل تدخل بين شارون والفلسطينيين.

وتعتقد أوساط مكتب رئيس الوزراء في إسرائيل خلاف ذلك، وهي ترى في تصريح بوش إنجازا كبيرا لسياسة شارون. أولا، فهو يعطي حافزا كبيرا لتعيين أبو مازن كرئيس وزراء قوي وذو صلاحية، يزيح عرفات جانبا. وثانيا، أخرج بوش الأوروبيين من الصورة، وأوضح أن الولايات المتحدة هي التي ستقود المسيرة السياسية، وليس الرباعية الدولية. وثالثا، أوضح الرئيس بأن صيغة «خريطة الطريق» لم تستكمل بعد، وأن الإدارة مفتوحة بعد لملاحظات الطرفين، وهكذا رد طلب الأوروبيين والفلسطينيين نشر المسودة القائمة كتسوية دولية مفروضة. رابعا، تم الإيضاح بأن الأساس الملزم لكل مسيرة سلمية هو خطاب بوش في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢، والذي هو، وهو فقط، المقبول من رئيس الوزراء.



توقف صادرات النفط العراقية لعدم وجود ناقلات

قال متعاملون ومصادر بحرية إن صادرات النفط العراقية عن طريق الناقلات توقفت أمس وإن من المتوقع وصول ناقلتين فقط هذا الأسبوع لتحميل الخام العراقي. وقالت المصادر إن تجار النفط الدوليين توقفوا عن شراء النفط العراقي وسط مخاوف من بدء الحرب قريباً.

وساد الهدوء صباح أمس في منفذي التصدير اللذين تقرهما الأمم المتحدة وهما مرفأ جيهان التركي على البحر المتوسط وميناء البكر العراقي المطل على الخليج. وقالت المصادر إن آخر ناقلة تم تحميلها بالنفط في ميناء البكر أمس الأول في حين أن آخر سفينة أبحرت من الميناء التركي محملة بالنفط العراقي يوم الخميس الماضي.

وقال مصدر بميناء جيهان إن من المقرر أن ترسو ناقلتان هذا الأسبوع في ميناء جيهان وإنهما قد تحملان كميات من النفط المخزن في صهاريج بالمرفأ. وكان خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي إلى جيهان يعمل كالمعتاد اليوم.

وارتفع سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي في أوائل المعاملات في بورصة البترول الدولية بفعل اقتناع المتعاملين بأن الحرب على العراق أصبحت وشيكة بعد أن حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش مهلة تنتهي اليوم لصدور قرار من الأمم المتحدة يخوله شن الحرب. وارتفع مزيج برنت في عقود مايو أول شهور التعاقدات الآجلة ٦٧ سنتاً إلى ٨٠, ٣٠ دولار للبرميل في المعاملات الإلكترونية بحلول الساعة ٠٩٠٢ بتوقيت جرينتش. وفي الوقت نفسه ارتفع سعر الخام الأمريكي الخفيف ٧٦ سنتاً إلى ١٤, ٣٦ دولار في أول شهور العقود الآجلة في المعاملات الإلكترونية على نظام أكسيس بسوق نايمكس.

من جهة أخرى نسب إلى وزير النفط الإيراني بيجن زانجانة قوله أمس إن الحرب الوشيكة في العراق لن تؤثر في عمل مصافي النفط الإيرانية. ونقلت متحدثة باسم وزارة النفط عن زانجانة قوله في مدينة شيراز الجنوبية «ليست هناك أي خطط لإغلاق المصافي الواقعة جنوب إيران المتاخمة للعراق». وقالت المتحدثة: إن إيران لديها ثمانية معامل تكرير للنفط منها أربعة جنوب إيران. وفي الأسبوع الماضي قالت إيران إنها تنتج ٣,٧ مليون برميل يومياً ولديها الطاقة لإنتاج ١,٤ مليون برميل يومياً، وسبق أن قال وزير النفط الإيراني إن أسعار النفط قد تهبط بشدة إذا كانت الحرب في العراق قصيرة.



أهم الأحداث

العراق ينفي توزيعه أسلحة كيميائية على وحدات الحرس الجمهوري
بوش يمهّل صدام حسين ٤٨ ساعة للمغادرة

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب ألقاه صباح اليوم في البيت الأبيض، أن على الرئيس العراقي صدام حسين ونجليه مغادرة العراق في غضون ٤٨ ساعة لتجنب العراق الحرب. وقال إن «رفضهم القيام بذلك سيؤدي إلى نزاع عسكري يبدأ في التاريخ الذي نختاره». ودعا الرئيس الأمريكي العسكريين العراقيين إلى عدم المشاركة في القتال ضد القوات الحليفة التي ستدخل العراق لنزع أسلحة صدام حسين في حال رفض احترام المهلة المحددة له. وقال متوجهاً إلى الجنود العراقيين «لم يفت الأوان للجنود العراقيين للتحرك بشرف وحماية بلدهم عبر السماح بدخول قوات التحالف سلمياً لإزالة أسلحة الدمار الشامل». وأضاف «قواتنا ستعطي الوحدات العسكرية العراقية تعليمات واضحة حول ما يجب أن تقوم به لتجنب تعرضها لهجوم أو للتدمير». وأعلن أن الولايات المتحدة طردت أشخاصاً مرتبطين بأجهزة الاستخبارات العراقية. وأوضح الرئيس الأمريكي «طردنا في الأيام الأخيرة أشخاصاً مرتبطين بأجهزة الاستخبارات العراقية». كما دعا «كل الصحفيين والمفتشين إلى مغادرة العراق» الذي نُشر ٢٥٥ ألف جندي أمريكي في محيطه مجهزين بطائرات وسفن حربية ودبابات ومروحيات. هذا وقد أعلنت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية اليوم أن مستوى الإنذار الإرهابي في الولايات المتحدة رفع من المستوى الأصفر «المرتفع» إلى البرتقالي «المرتفع جداً» بسبب مخاطر وقوع اعتداءات مرتبطة بحرب محتملة على العراق. وقال الناطق باسم الوزارة بريان روهركاسي، بعيد الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش: «لقد انتقلنا إلى مستوى الإنذار البرتقالي». إلى ذلك نفى وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف أمس معلومات صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية «البنجابون» بأن العراق وزع أسلحة كيميائية على بعض وحدات الحرس الجمهوري، وأكد أن بلاده تخلصت من الأسلحة المحظورة عام ١٩٩٢. وقال الصحاف لقناة «الجزيرة» الفضائية القطرية إن هذه المعلومات «هي جزء من التكتيك (الأمريكي) القذر بهدف ترويع الآخرين وخلق الأوراق لتدمير جرائمهم». وأضاف «إن العراق تخلص من أسلحة الدمار الشامل منذ ربيع ١٩٩٢. وقد فتش المفتشون في كل مكان ولم يعثروا على شيء».



الدانمرك تصدر مذكرة بحث دولية عنه الجنرال العراقي السابق الخزرجي في السعودية

أعلن معارض عراقي في لندن أن الجنرال العراقي السابق نزار الخزرجي الذي اختفى أمس الاثنين في الدانمرك حيث كان في الإقامة الجبرية منذ نوفمبر الماضي موجود حالياً في السعودية. وقال هذا المعارض رافضاً الكشف عن هويته إنه اطلع على هذه المعلومات «من أحد المقربين جداً» من الخزرجي في الدانمرك، مشدداً على أن هذا الأخير «كان دائماً يقيم علاقات جيدة مع الرياض». وكانت الشرطة الدانمركية أعلنت أمس أنها أصدرت مذكرة بحث دولية عن الجنرال العراقي.

باكستان تعتقل مسؤولاً آخر في «القاعدة»

كشف مسؤولون أمنيون عن أن مسؤول الشؤون التجارية والمالية في تنظيم «القاعدة» ياسر الجزيري الذي اعتقل يوم السبت الماضي في مدينة لاهور الباكستانية، بدأ يتعاون مع مستجوبيه وزودهم بمعلومات أدت إلى القبض على صهر له في مدينة جوجرانوالا (٦٠ كلم شمال غربي لاهور). من جانبهم، قال مسؤولون باكستانيون وأمريكيون إن اعتقال الجزيري، سيعطل التعاملات التجارية لـ«القاعدة» ويؤثر في مقدراتها على تمويل هجمات في المستقبل. وأضافوا أن إلقاء القبض على المشتبه فيه سيشكل ضربة قوية لعمليات «القاعدة» لأن الكثير من المختفين من أعضاء هذه الشبكة في الخارج بحاجة إلى المال لتغطية تكاليف معيشتهم.

مساعٍ للعفو عن الصحفي الأردني المحكوم بالإعدام في قطر

علم أمس في أوساط الوفد الأردني المرافق للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في زيارته إلى الدوحة، أن هناك توجهاً نحو العفو عن الصحفي الأردني فراس المجالي المحكوم بالإعدام بتهمة التجسس. وكانت العلاقة بين عمان والدوحة تأزمت منذ عامين بعد بث حلقة من برنامج «الاتجاه المعاكس» على قناة «الجزيرة» القطرية، اعتبرت مسيئة للعاهل الأردني الراحل الملك حسين. وتحسنت العلاقات السياسية بين البلدين في الأشهر الأخيرة وخصوصاً مع عودة سفير الأردن إلى الدوحة.



شريط الأنباء

أبوظبي

* قام صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- بعد ظهر أمس، بزيارة لمعرض الدفاع الدولي «آيدكس ٢٠٠٣». وشهد صاحب السمو رئيس الدولة بحضور صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في بداية الجولة العرض الميداني البري الذي شاركت فيه مختلف المركبات المدرعة والآليات العسكرية التي تشارك في «آيدكس ٢٠٠٣» أمام منصة العرض لإبراز قدراتها التكنولوجية والقتالية. واستمع صاحب السمو رئيس الدولة إلى شرح كامل من الفريق الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة عما يحتويه المعرض من أحدث الأسلحة والذخائر والمعدات والفعاليات والأنشطة التي تمثل أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية الدفاعية.

«وكالة أنباء الإمارات»

الكويت

* أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الكويتية أمس أن القوات الكويتية ستتسلم الجزء التابع لها من المنطقة منزوعة السلاح بين الكويت والعراق فور انتهاء انسحاب مراقبي الأمم المتحدة منها.

«الفرنسية»

صنعاء

* أكد اليمن وإيران أمس خلال زيارة لوزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى صنعاء، رفضهما لشن حرب على العراق واعتبرا أن هذه الحرب في حال اندلاعها «تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة».

«الفرنسية»

بغداد

* أعلن وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح أمس، أن العراق لم يقرر بعد وقف إنتاجه النفطي



مع تزايد احتمالات الحرب.

«الفرنسية»

أنقرة

* أعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية أمس أن الحكومة التركية ستتخذ «قرارات عاجلة» بشأن الأزمة العراقية. ربما تتعلق بالموافقة على انتشار جنود أمريكيين على الأراضي التركية.

«الفرنسية»

لندن

* أعلن وزير الخارجية البريطاني جاك سترو أن مذكرة سترفع إلى مجلس العموم للتصويت عليها اليوم الثلاثاء تنص على أن لندن ستطلب في حال حصول تدخل في العراق، قراراً من الأمم المتحدة يتضمن تدابير لتقديم مساعدات إلى العراقيين بعد الحرب.

* أعلن مقر رئاسة الحكومة البريطانية أمس استقالة روبن كوك وزير العلاقات مع البرلمان من الحكومة بسبب معارضته سياسة توني بليير رئيس الوزراء حيال العراق.

«وكالات»

كانبيرا

* أعلن رئيس الوزراء الأسترالي جون هوارد أن أستراليا ستشارك في اجتياح للعراق مع القوات الأمريكية والبريطانية بناء على طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش.

«الفرنسية»

نيويورك

* أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان مجلس الأمن، أنه أمر بسحب موظفي المنظمة الدولية جميعهم من العراق بمن فيهم مفتشو الأسلحة. وأوضح أن المفتشين وعمال الإغاثة جميعهم تلقوا أوامر بمغادرة بغداد. وقال أنان في مؤتمر صحفي إنه تم تعليق برنامج النفط مقابل الغذاء، وأنه إذا قامت الحرب فعلى مجلس الأمن أن يجتمع لمناقشة ما سيحدث بعد ذلك.

«الفرنسية»



السياسة الأمريكية تجاه العراق

إيران، حيث رأت أن الدولتين «مارقتان» وخارجتان على المجتمع الدولي، وفي هذا الإطار حدث العديد من المشاكل بين الولايات المتحدة والعراق حول عمليات التفتيش عن الأسلحة العراقية أدت في بعض الأحيان إلى اللجوء للقوة كما حدث عام ١٩٩٨ (ثعلب الصحراء) إلا أن إدارة كلينتون في نهايتها كانت

متذبذبة في سياستها تجاه العراق بين رأي عام داخلي يطالب بالشدّة في التعامل مع العراق، وتوجه دولي معارض لاستمرار العقوبات. وقسم د. جريجوري، سياسة بوش (الابن) تجاه العراق إلى قسمين، الأول يتعلق بالفترة التي سبقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والثاني بالفترة التي تلت هذه الأحداث. ففي الفترة الأولى زادت واشنطن من ضغطها السياسي على العراق، وعملت على تطوير العقوبات في مواجهة الدول التي طالبت برفعها (مشروع العقوبات الذكية)، ولكن في الفترة الثانية وضعت إدارة الرئيس بوش

قضية تغيير النظام في العراق على قائمة سلم أولوياتها السياسية، حيث جعل الرئيس بوش من نزاع أسلحة العراق وتغيير النظام الحاكم أمرا واحدا، وفي هذا الإطار جاء التشدد في عمليات التفتيش على الأسلحة، واتهام العراق بالعلاقة مع تنظيم «القاعدة»، وغيرها من الأمور الأخرى في إطار الصراع بين العراق والولايات المتحدة. وانتهى د. جريجوري إلى القول بأن طبيعة علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج سوف تعتمد على مستقبل العراق بعد صدام حسين.

عرض د. جريجوري جوز الثالث، الأستاذ المشارك في قسم العلوم السياسية في جامعة فيرمونت منذ عام ١٩٩٥، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق على مدى مختلف الإدارات التي تعاقبت على البيت الأبيض. ففي عهد الرئيس رونالد ريجان لم تكن هناك علاقات عراقية-أمريكية تقريبا خلال الفترة من ١٩٦٧-

١٩٨٠، إذ كانت السياسة الأمريكية في منطقة الخليج قائمة على إقامة روابط متينة مع إيران والمملكة العربية السعودية، فيما كان العراق حليفا للاتحاد السوفيتي، ولكن بعد قيام الحرب العراقية-الإيرانية بدأت واشنطن منذ عام ١٩٨٢ في دعم العراق خاصة مع ميل الكفة العسكرية لمصلحة إيران، وفي عام ١٩٩٤ تم إحياء العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين بغداد وواشنطن.

وفي عهد الرئيس بوش (الأب)، بدأت العلاقة مع العراق قوية حيث كان الإدراك في واشنطن هو أن العراق قوة في مواجهة أي تمدد لإيران أيديولوجيا أو سياسيا خارج الحدود، إلا أن غزو العراق للكويت قلب الموازين في هذه العلاقة، حيث تشكل التحالف الدولي وقامت حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١، وبعد الحرب قامت سياسة الولايات المتحدة ضد العراق على دعم سياسة العقوبات الاقتصادية والسعي لإسقاط صدام حسين عبر انقلاب عسكري داخلي.

وفي عهد إدارة كلينتون، تم تبني سياسة الاحتواء المزدوج ضد العراق بدءا من عام ١٩٩٣ إضافة إلى



المؤلف: د. جريجوري جوز الثالث

الناشر: مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية

٢٠٠٣

